

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٧١**

الاثنين، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٢

نيويورك

الرئيس:	السيد إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد أصمدي
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سولير توريوس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال عملا بالفقرتين ٣ و ٩ من قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧) (S/2007/204)

07-32358 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٢

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال عملا بالفقرتين ٣ و ٩ من قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧) (S/2007/204)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد محمد (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/204، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال عملا بالفقرتين ٣ و ٩ من قرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧) S/2007/204.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يكرر مجلس الأمن تأكيد قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الصومال، وبخاصة القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧).

”يعيد مجلس الأمن تأكيد احترامه لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.

”يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تجدد القتال في الصومال، ويأسى بالغ الأسى للخسائر في أرواح المدنيين – مع إدانته على وجه الخصوص للقصف العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان في مقديشو – وللأثر الإنساني الناجم عن القتال، ويهيب بجميع الأطراف أن توقف الأعمال العدائية على الفور وأن توافق على وقف شامل لإطلاق النار.

”يؤكد مجلس الأمن على ضرورة تعزيز الجهود من أجل تقديم المساعدة الغوثية الإنسانية للصومال، بما في ذلك تقديم المساعدة لمئات الآلاف من المشردين، ويحث الدول الأعضاء على أن تبذل الدعم السخي لهذه العمليات.

”يطالب مجلس الأمن بأن تمتثل جميع الأطراف في الصومال امتثالا تاما للقانون الإنساني الدولي، وأن تحمي السكان المدنيين، وأن تضمن فتح السبل فتحا تاما وآمنا ودون عائق أمام المساعدة الإنسانية. ويطالب المجلس السلطات المختصة بأن تبذل كل ما في وسعها في هذا الصدد، وأن تيسِّر بوجه خاص حرية التنقل لمقدمي المعونة والمساعدة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال ولدى دخول الصومال أو مغادرته. ويحث المجلس أيضا المنطقة الأوسع نطاقا على أن تساعد على تيسير تقديم

المعونة العابرة للحدود إلى الصومال، وذلك عبر الحدود البرية أو عن طريق المطارات والموانئ.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده للعملية السياسية المحددة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، التي توفِّر إطارا للتوصل إلى حل سياسي دائم في الصومال، بما في ذلك الانتقال إلى إقامة حكومة ومؤسسات تمثيلية دائمة عقب إجراء الانتخابات الوطنية لدى انتهاء الفترة الانتقالية.

”يحيط مجلس الأمن علما بالخطوات المتخذة منذ اتخاذه القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، ويرحب بالتزام المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالشروع في عملية المصالحة الوطنية، ويؤكد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم.

”يحث مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال على أن تبدي روح القيادة والالتزام بأن تتواصل مع جميع العناصر التي يتألف منها المجتمع الصومالي، وأن تكثف على وجه الخصوص حوارها مع العشائر في مقديشو. ويدعو المجلس جميع الأطراف في الصومال وفي المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا إلى أن تنبذ العنف، وأن تحرم العناصر المتطرفة من الملاذ الآمن، وأن تعالج ما قد يكون بينها وبين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من خلافات عن طريق الحوار، وأن تستنهض الإرادة السياسية لاتخاذ الخطوات اللازمة التي تتيح للمؤسسات الاتحادية الانتقالية إنجاز عملية سياسية مستدامة وشاملة للجميع.

”يشدد مجلس الأمن على ضرورة أن تفي المؤسسات الاتحادية الانتقالية بمسؤولياتها خلال الفترة الانتقالية، مع العناية بوجه خاص بتعزيز الحوار السياسي على أوسع نطاق ممكن عبر الصومال، ويؤكد من جديد التزامه بمساندة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في هذه الجهود. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف في الصومال ويدعو الدول الأعضاء إلى بذل دعمها في هذا المجال.

”يدعو مجلس الأمن المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى ضمان عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في أقرب وقت ممكن، ووجوب أن يكون ممثلا حقا لجميع قطاعات المجتمع الصومالي. ويدعو مجلس الأمن أيضا جميع الأطراف في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين إلى العمل على تحقيق هذه الغاية، وإلى كفالة المشاركة البناءة في مؤتمر المصالحة الوطنية من أجل تمهيد الطريق أمام الاضطلاع بعملية سياسية مستدامة وشاملة للجميع.

”يدين مجلس الأمن مَن يعرِّضون للخطر إمكانية انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية في وقت مبكر. ويقر مجلس الأمن الأعمال التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية الدولية والدول الأعضاء من أجل دعم مؤتمر المصالحة الوطنية، **ويحث** الدول الأعضاء والشركاء على الإسهام في ذلك بالدعم التقني والمالي المستمر.

”يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبذل قصارى ما في وسعه، بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للمساعدة في تعزيز ترتيبات وقف إطلاق النار والحوار السياسي، لا سيما في مقديشو.

”يذكِّر مجلس الأمن باستعداده، على النحو المبيّن في القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، للنظر في اتخاذ تدابير ضد مَن يسعون إلى عرقلة العملية السياسية السلمية أو وقفها، أو يهددون المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالقوة، أو يتخذون إجراءات تقوض الاستقرار في الصومال أو المنطقة.

”يطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه عن التقدم المحرز نحو عقد مؤتمر المصالحة الوطنية والحوار السياسي الأوسع نطاقا، بما في ذلك التقدم المحرز صوب وضع ترتيب للوقف الشامل والدائم لإطلاق النار، وعن أي عراقيل تعوق التقدم أو أي تهديدات تستهدف السلطات الاتحادية الانتقالية.

”يؤكد مجلس الأمن من جديد، على نحو ما هو مبيّن في قراره ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، أن نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على نحو كامل وفعال أمر بالغ الأهمية. ويرحب مجلس الأمن بما تم من تدابير النشر حتى الآن في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ويدعو البلدان الأخرى المحتمل أن تساهم بقوات إلى أن تقدم في أقرب وقت ممكن مساهمتها هذه في بعثة الاتحاد الأفريقي. ويكرر المجلس دعوته إلى الدول الأخرى والشركاء الآخرين أن يبذلوا الدعم اللوجستي والتقني والمالي لكفالة مواصلة ما تبقى من نشر بعثة الاتحاد الأفريقي. ويرحب مجلس الأمن أيضا بالعرض المقدّم من الأمين العام إلى الاتحاد الأفريقي بالمساعدة في مجال التخطيط.

”يؤكد مجلس الأمن على مساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إحلال السلام والاستقرار الدائمين في الصومال، ويدين أي أعمال عدائية تجاهها، ويحث جميع الأطراف في الصومال وفي المنطقة على تقديم الدعم للبعثة والتعاون معها.

”يرحب مجلس الأمن ببعثة التقييم التقني الموفدة من الأمين العام إلى الصومال والمنطقة. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يتشاور مع الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات بشأن كيفية القيام بصفة عاجلة بإجراء مزيد من التعزيز لقدرات بعثة الاتحاد الأفريقي على الصعيد الميداني. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أيضا، وفقا للمقترح في تقريره، أن يشرع على الفور في التخطيط الاحتياطي المناسب لاحتمال إنشاء بعثة للأمم المتحدة يجري نشرها إذا قرر مجلس الأمن الإذن بإنشاء تلك البعثة. ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه تقريرا عن التقدم المحرز في هذه الأعمال التحضيرية، وعن التقدم المحرز في عملية المصالحة والتطورات المستجدة على الصعيد الميداني، وعن السيناريوهات الممكنة لإقامة حضور أمني دولي مستمر في الصومال.

”يعلن مجلس الأمن عزمه على استعراض الحالة في الصومال عقب ورود التقرير المذكور أعلاه من الأمين العام، بغية البت فيما إن كانت الظروف ملائمة لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2007/13.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.